قناة السويس في أربعين سنة

قلَّما عُمِلَ عملٌ هندسي نجح نجاح قناة السويس فتحت للسفن سنة ١٨٦٩ فمرَّ فيها في السنة التالية ٤٨٦ سفينة محمولها ٤٣٥٩١١ طنًا ثم جعل عدد السفن ومحمولها يزيدان سنة فسنة كما ترى في هذا الجدول وقد اجتزنا فيه على عدد السفن ومحمولها الصافي ودخل الشركة منها وما وزع منهُ وذلك كل سنة عاشرة فقط

السنة	عدد السفن	صافي محمولها بالطن	ايراد الشركة منها بالفرنكات	صافي الربح بالفرنكات	ما وزع منهُ بالفرنكات
١٨٧٩	١٤٧٧	٢٢٦٣٣٣٢	٣٠٨٣٨٣٧١	٢٧٤٤٨٨١	٢٧٤٤٨٨١
١٨٨٩	٣٤٢٥	٦٧٨٣١٨٧	٦٩٢٥١٦٩٢	٣٧٢١٢٨٢١	٣٧٢١٢٨٢١
١٨٩٩	٣٦٠٧	٩٨٩٥٦٣٠	٩٤٣١٧٠٠٥	٥٢٥٢٩٠٥١	٥١٥٣٨٠٢٩
١٩٠٩	٤٢٤٠	١٥٤١٧٧٤٨	١٣٣٤٧٧٨٣٤	٧٧٧٠٥٢٩٣	٧٧٤٨٣٣٨٠

والربح يوزع على مساهمين مختلفين فيعطى ٧١ في المئة منهُ لحاملي الاسهم العادية و ١٥ في المئة حصة الحكومة المصرية التي باعتها باثنين وعشرين مليون فرنك للشركة المدنية في فرنسا سنة ١٨٨٠ وعشرة في المئة لحاملي اسهم التأسيس و ٣ في المئة للمديرين واثنين في المئة للمستخدمين وهاك تفصيل ذلك

(١) ٧١ في المئة لحاملي الاسهم العادية وقد بلغت حصتهم في السنة الماضية ٥٥٠١٣٢٠٠ فرنك وقيمة هذه الاسهم اصلاً ٢٣٤ مليون فرنك وقد استهلك بعضها فبلغ ربح السهم الباقي ١٦٢ فرنكاً و ٥٣ سنتيماً مع ان ثمنهُ الاصلي ٥٠٠ فرنك وربح السهم المستهلك ١٣٧ فرنكاً و ٥٣ سنتيماً اي مثل ربح السهم الباقي ما عدا ٢٥ فرنكاً او خمسة في المئة بالنسبة الى قيمة السهم الاصلية وهي فائدة ثمن السهم الاصلي . فاذا حسبنا الربح فائدة بمعدل اربعة في المئة فالسهم الذي كان ثمنهُ ٥٠٠ فرنك يساوي الآن ٤٠٦٣ فرنكاً وسعرهُ الآن في بورصة باريس ٥٤٣٥ فرنكاً

(٢) ١٥ في المئة حصة الحكومة المصرية التي باعتها باثنين وعشرين مليون فرنك وقد بلغت هذه الحصة في العام الماضي ١٦٦٢٢٥٠٧ فرنكات اي اكثر من نصف الثمن الذي بيع به اصلها فاذا حسبنا هذا الربح فائدة بمعدل اربعة في المئة فالحصة التي كانت للحكومة تساوي الآن اكثر من ٣٩٠ مليون فرنك

(٣) ١٠ في المئة لاسهم التأسيس وقد بلغت هذه الحصة في توزيع العام الماضي ٧٧٤٨٣٣٩ فرنكاً وكان عدد اسهم التأسيس اصلاً مئة سهم وزعت على بعض الخاصة في مصر فاصاب السهم منها الآن ٧٧٤٨٣ فرنكاً فاذا جعلنا هذا الربح فائدة بمعدل اربعة في المئة بلغ ثمن السهم الواحد الآن اكثر من ٧٧ الف جنيه والسهم الواحد من اسهم التأسيس الاصلية قسم سنة ١٨٥٩ الى عشرة اسهم ثم قسم كل سهم منها سنة ١٨٨٠ الى الف سهم ويقال ان لبعض المصريين اسهماً اصلية عند الشركة لم تسلمهم اياها حتى الآن

وكان لاسمعيل باشا ١٧٧٦٤٢ سهماً من الاسهم العادية فاشترتها الحكومة الانكليزية منهُ وخرج البيت الخديوي من القناة صفر اليدين بعد ان انفق اموال مصر عليها. ولا تحقُّ لهُ الشكوى من دي لسبس لان لدي لسبس اكبر فضل على البيت الخديوي فان جدهُ هو الذي اشار على بونابرت وتليران باستخدام محمد علي جد العائلة الخديوية لادارة الديار المصرية

اما بيع الاسهم المشار اليها آنفاً فكان على هذه الصورة

اوقفت الدولة العلية ايفاء فائدة ديونها في سبتمبر سنة ١٨٧٥ فاراد اسمعيل باشا ان يظهر لدى اوربا ان مصر اقدر من تركيا مالياً وذلك بايفائه ما يطلب منهُ من فوائد الدين في دسمبر تلك السنة ولما لم يكن المال ميسوراً لديه اشار عليه بعض الماليين في مصر وباريس ان يرهن اسهمهُ او يبيعها وعلم بنك الانجلو بذلك واتفق حينئذٍ ان المستر هنري اوبنهيم وهو نسيب آل اوبنهيم الذين كانوا في مصر دعا المستر غرينود محرر المال مال غازت للعشاء وقد بلغهُ امر هذه الاسهم فاخبر به المستر غرينود وهما على العشاء فادرك المستر غرينود حالاً فائدة هذه الاسهم لانكلترا فاستأذن المستر اوبنهيم باخبار لورد دربي وزير الخارجية وكتب اليهِ حالاً يطلب مقابلتهُ صباح اليوم التالي وهو ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥. وكان ثلاثة ارباع دخل القناة من انكلترا وليس لها فيها سهم واحد فلما سمع لورد دربي الخبر ارسل تلغرافاً الى وكيل انكلترا في مصر ليذهب حالاً ويقابل الخديوي ويسألهُ عن صحة الخبر فذهب السر ولتر ميثل (وكان سكرتيراً لوكيل انكلترا) وقابل الخديوي فوعدهُ الخديوي ان يوقف البيع الى مساء الثامن عشر من الشهر

وكان لورد دربي قد اخبر المستر دزرائيلي وهو رئيس الوزارة حينئذٍ وهذا اخبر بيت روتشيلد فوضعوا تحت امره اربعة ملايين من الجنيهات. وقبلما وصل جواب لورد دربي الى وكيله في مصر بنصف ساعة كان الخديوي قد امضى اتفاقاً وقتياً مع محل فرنسوي على ان يرهن

لهُ هذه الاسهم على ثلاثة ملايين واربع مئة الف جنيه بفائدة ١٨ في المئة سنوياً ولكن المحل الفرنسوي عجز عن ايجاد المال المطلوب فاضطرَّ الخديوي ان يعود الى انكلترا فباعها الاسهم باربعة ملايين من الجنيهات الانكليزية وأمضى عقد البيع في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ وأقرَّهُ البرلمان في ٩ مارس سنة ١٨٧٦ . وكانت الاسهم المباعة ١٧٦٦٤٢ ولكن لم يوجد منها سوى ١٧٦٦٠٢ فنقص الثمن وبلغ ٣٩٧٦٥٨٢ جنيهاً فقط واخذ بيت روتشيلد ٢ ½ في المئة عمولة و ٥ في المئة فائدة سنوية الى حين ايفاء هذا المال . وكان اسمعيل باشا قد قطع من هذه الاسهم كل الكوبونات السابقة ليوليو سنة ١٨٩٤ اي كوبونات ٢٥ سنة لقاء ١٢٠٠٠٠٠ جنيه دفعها تعويضاً للشركة عما ادَّعت انها فقدتهُ من الامتيازات فاضطرت الحكومة المصرية ان تعطي الحكومة الانكليزية بعد ذلك ربح هذه الكوبونات سنوياً الى ان انقضت مدتها . وثمن هذه الاسهم الآن اكثر من ٣٨ مليون جنيه . ولما بلغ الخبر فرنسا قامت لهُ جرائدها وقعدت وقال بلوتز مكاتب التيمس في مذكراته التي طبعت سنة ١٩٠٣ ان دوق دكاز كان يلعب بالبلياردو لما بلغهُ هذا الخبر فكسر العصا من حنقهِ واخذ يتوعَّد لورد دربي . اما هو لسبس فقال ان انكلترا اخذت الآن الاسهم التي حفظها لها القدر والتي هي احق بها من غيرها وستنظر بعد الآن بعين الرضى الى المساهمين الفرنسويين وأني اسر باتحاد الاموال الانكليزية والفرنسوية في هذا العمل الجزيل النفع . وارسل الصدر الاعظم يسأل اسمعيل باشا عن هذه الاسهم وكيفية بيعها فكتب اليهِ اسمعيل باشا يقول ان الخزينة المصرية اشتركت بهذه الاسهم ولم تستطع ان تنتفع بها بل كانت تراها حملاً على عاتقها وقد عرض عليها بعض البنوك ان يشتروها منها وبينما هي آخذة في المساومة معهم تقدَّمت الحكومة الانكليزية وعرضت ثمناً لم يعرضهُ غيرها فلما رأت الخزينة المصرية ان الصفقة رابحة باعتها وهي مثل سائر الاسهم التي تباع وتشترى كل يوم

ويقال ان بعض رجال اسمعيل درى بامر البيع فضارب في بورصة باريس بشترى الاسهم مقدراً ان ثمنها سيرتفع حالما يتم البيع فكان كما قدَّر وربح ربحاً وافراً . وبلغ اسمعيل ذلك فاخذ الغيظ منهُ كل مأخذ لا لان احد رجالهِ ضارب في البورصة بل لانهُ هو لم ينتبه لذلك ويستفد منهُ كما استفاد ذلك الرجل

هذه نتف من تاريخ قناة السويس فيها عبرة وذكرى . وقد اراد الدهر ان يجر أَلها و يعيد الى مصر بعض ما خسرته فالى ابنائها ذلك حتى يخلو تاريخ القناة من كل منفعة لهذا القطر